

أمر جاك النخوين بالحديث

للرئيس محمود ماضي محمود

اسم تكن قضية الاحتجاج بالحديث تشغل فكر احد من النخوة
الاولى في الرياض من اهل علم النحو ، المستقرئين لاحكامه من لسان العرب .
احمد فابوا النخاش حول الاحتجاج بالشعر ، والاحتجاج باقوال
العرب والقرامات ، ولكن احدا منهم لم يحاول ان يبدي رأيا حول
الاحتجاج بالحديث . فليس لاذ هؤلاء بالصمت ؟ ان النبي قال قوائمه
المشهوره : (1) « انما اُصبح العرب بيد انسى من قرىض » فقام تترك
هذه القولة مجالاً لاحد في المناقشة ، وكأنها تجعل الاحتجاج بالاحاديث
أمرًا مسميًا به كما هو الامر في الاحتجاج بالقرآن الكريم ؟ . ام لان
الوضع في الحديث كثر وترايبك الحديث صعب على هؤلاء النخوة الاوائل
الذين كانوا يتحرون الدقة ويتشددون التشدد كله ان يبذروا ما هو
للرسول وما هو ليس له ؟ ام لان الحديث روي بعض منه بالمعنى فاشتمل
على لفظ غير لفظ النبي ، واعراب غير اعرابه ، وتصريفه في اللفظ
غير تصريفه ، الامر الذي جعل هؤلاء يخرجون في البيت في هذه القضية ؟

يبقى لى ان هذه الاسباب جميعا جمات هؤلاء باونون بالصمت
يون ان يصروا يقول او راي ، وكان الوقت لم يحن بعد للتماع في مثل
هذه القضية . ولو بكتوا فيها كما بكتوا في الاحتجاج بنصوص الشعر
والنثر لسا كان هناك مجال لاحسد من النخوة المتأخرين في الذهاب فيها
مذاهب ، مبالغة ، والادلاء بآراء متناقضة والتحمل على بعضهم بعضا ،

(1) اللؤلؤة في الحديث (النخوة) . النهاية في غريب الحديث 1 : 171 .

ولما امتد هذا الخلاف ازمنا متعاقبة تاهسر كثيره في شدة المعاصرين
الذين بحثوا هذه القضية وناقشوا جوانبها الجديدة .

ولاحل افراط ابن مالك في الاستشهاد بالحديث انراطا شديدا هو
الذي اثار قضية الاحتجاج بالحديث ، واوعم النساء في عصره وبسببه
عصره انه خرج على سنة الاولين ، واتمه شق مذهبنا بهذا لا يخلو
له . وجعلهم يحاولون كسد عقولهم لمطالعة الناس بتأويل وآراء
فكان حصيلته ذلك آراء ثلاثة رئيسية :

الاول : لا يجوز الاحتجاج بالحديث مطلقا لاسباب عديدة اولها :
أن الحديث مروى بالمعنى دون اللفظ ، وما دام كذلك فنظير من الاستشهاد
وما اعترافا من تصريف او اعراب ليس من نطق الرسول ولا من لفظه .
وثانيها : ان الحديث وقع فيه لمن كثير ، لان اغلب روايته الحديث
يتقنون اللحن السريية . وثالثها : ان اوائل النساء من السنة النبوية
والكوفيين ، النحاة المتأخرين في بغداد والاندلس وغيرهم يفتنوا الناس
وابسوز من قال (٢) بهذا الرأي ايسر حيان ، وابن النجاشي ،
والسيوطي .

الثاني : رأى (٣) الشاطبي ، الذي وقف بوقتها وسطا بين الناس
والتجوير فيرى انه يجوز الاحتجاج بالاحاديث التي اعتمى بها اللطائف
للمسود خاس ، كذلك التي قُصد بها بيان نسامته ، وكالاتها الشريية .
ولا يجوز الاحتجاج بالاحاديث التي اعتمى روايتها بالمعنى دون اللفظ .
وقد تبع الشاطبي ابا حيان في نفيه احتجاج احد من النساء الاوائل بالحديث .

الثالث : التجوير مطلقا ، وقال به ابن مالك والرحماني وغيرهم
الذي زاد عليه جواز الاحتجاج بتلام احل البيت ونحوه الا انه اعتمى

(٢) انظر : خزنة الادب ١ : ١٠ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ١ : ١٢ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ١ : ٦ .

وقال: «بعضنا أهدأ من بعضنا» (٨) وابن الصلاح (٩) . غير أن أشد هؤلاء تمسكاً بآثار الرأي وأكثرهم دفاعاً عنه امام أبي حيان ، ابن الطيب المبرور ، فترجحه على اقتراح السيوطي ، ولعل أبرز ما بنى عليه دفاعه :

أن القول (٧) إن التداخي لم يستدلوا بالحديث ولا اثبتوا القواعد الكلية، لا دليل فيه على أنهم يفترون ذلك ولا يجوزونه .

إن القول (٨) أن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قول باطل ، لأن المتواتر، وإن كان قليلاً، مجزوم بأنه من كلام النبي ، وكذلك ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم إلا قليلاً مجزوم بأنه من كلامه ، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن .

أما القول (٩) أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فاحتمل نقل المعاني دون اللفظ، فالخلاف فيه مشهور . وكما أجازوه قوم منعه آخرون ؛ بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والاصوليين . وإن بعض الأئمة شدد في الرواية بالمعنى غاية التشديد ، فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى ، بحرف، على آخر . وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى .

أما القول (١٠) بتعدد رواية القصة الواحدة ، فالرد عليه ببيان تعدد القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من

١٤ - ابن الصلاح (٩) : ١٤٠

(٨) ابن الصلاح (٩) : ١٤٠

(٧) ابن الصلاح (٩) : ٣٦

(٨) ابن الصلاح (٩) : ٣٦

(٩) ابن الصلاح (٩) : ٣٦

(١٠) ابن الصلاح (٩) : ٣٦

الإحاديث ، فقد كان النبي يبيد الكلام المرزوق وانتزعت منه البركة ،
وإزالة الإبهام . وقد ورد أنسه عليه الصلاة والسلام كان من بابها
تكرار الكلام ثلاث مرات ؛ وقد وضع البخاري بابها في كتابه
أعداد الحديث ثلاثا ليفهم عنه .

وأخر دواعاه (١١) ان صحيح البخاري مع اللغة العربية
سبعة آلاف وستين وخمسة وسبعين حديثا بالكسر ، وكان البخاري
المخالفة لظاهر الأعراب فيه تكاد لا تبلغ أربعين ، ورغم ذلك لم
شراحه ، وأزال النقاب عن وجوه اشكالها ابن مالك في ما ذكره في
صحيح البخاري بحيث لم يعد فيها إشكال ولا غرابية .

وتضيئة الاحتجاج بالحديث هي في حقيقتها ذات جانبين يشتر
دراسة أحدهما مستقلا عن الآخر ، وان كان كل منهما يكمل الآخر
ويلقى الضوء عليه :

الجانب الأول : الامتاء في الاحتجاج بالحديث : هل يجوز أو لا يجوز ؟

الجانب الثاني : هل احتج النخاة الأوائل بالحديث أم لا ؟
كانت بداية الاحتجاج به ؟ وما حججهم ان كانوا عدلوا به ؟

أما الجانب الأول فقد بُتَّ فيه مجمع اللغة العربية القياسية
الاحتجاج بعد ان وضع شروطا (١٢) وتأييس للأخبار في القياس
يُحتج بها .

وأما الجانب الثاني فقد بقي المجال فيه مفتوحا أمام الزيادة
المعاصرة للنتيب والنتيش ، ولتبيين : هل كان الحديث مصدر
مصادر الاحتجاج أو لا ؟ وقد نفسى الدكتور (١٣) شروطه في

(١١) المصدر نفسه ورقة ٤٤

(١٢) انظر : كتاب مجع اللغة العربية في ٢٠ بابا . التاسعة

(١٣) انظر : المدارس النورية ص ١٧ ، ص ٢٠

والدكتور (١٩) محمد الريحان السيد احتجاج اوانل النجاة مكاني مهرو بن
 الكافي في المطاوع بن احمد ، وسيبويه ، وغيرهم ، بالحديث . وعند (٢٠)
 الاستاذ صاحب الراوي ابن خروفه (ت ١٧٠٩ هـ) اول من احتج به . بينما
 مراد (٢١) الشيخ محمد الخضر حسين ابن حزم سابقا لابن مالك لم ي
 في الاصل . ايضا الدكتور احمد مكاني الانصاري فقد نسب (٢٢) اولا
 للاستاذ به الرام . وكان الدكتور عبد الفتاح شامي دقيقا في
 تامله بغير وجه في هذا الموضوع اذ جعل ابا علي الفارسي اسبق
 من ابن خروفه ، وانته لا يستطيع — كما فكر — ان يدعي انه اول من
 احتج به (٢٣) « وانما اعلم ان صاحب اول من اعتمد الاحاديث
 في الاحتجاج الفروي والنجوي والمرضي لان هذه قضية عريضة تستلزم
 تامله في كل النسخة التي سبقوا ابا علي ؛ ولكني لكتفي بتقرير
 ان ابا علي اسبق من ابن خروفه في الاحتجاج بالحديث في مسائل
 النجوي والمصري » .

وانما يتبعه احد قبل ثمان مكي الى احتجاج سيبويه بالحديث
 الفروي ، فقد ذكر (٢٤) انه مشر في ثانيا الكتاب على ثلاثة احاديث ، وكده
 بنسبته على ذلك اول من احتج به ؛ وتابمه في ذلك كل من الدكتور (٢٥)
 احمد مكاني الانصاري ، والدكتور (٢٦) موسى بنساي ، والاستاذ احمد
 راضي الداعي . وعند ان زاد (٢٧) ما بها حديثين آخرين .

(١٩) انظر في حاشية البصرة ص ٢٥٥

(٢٠) انظر في نظرات في اللغة والنحو ص ٢٠

(٢١) انظر في حاشية البصرة ص ٢٤

(٢٢) انظر في ابي زكريا النجاشي ص ٢٤١

(٢٣) ابي جابر الفراهيدي ص ٢٠٢ - ٢٠٣

(٢٤) انظر في حاشية البصرة في النحو العربي ص ١٥٧

(٢٥) انظر في سيبويه والقراءات ص ٤٢ (الحاشية)

(٢٦) انظر في الاحتجاج في شرح النجاشي ص ٨٤ (قسم الدراسة)

(٢٧) انظر في حاشية البصرة ص ٥٧ - ٥٨

ومن يستقصي هذا الموضوع بعناية، وينتخص كسب الاكفون
يتبين ان سيبويه ليس اول من احتج بالحديث، وليس هو صاحب هذه
السنة ، وانما سبقه اليها اوائل النحاة الذين اخذوا على عاتقهم
شق طريق القواعد العربية في النحو والصرف بجدّ وعناء . واول
هؤلاء - حسب ما توصلت اليه في هذه الدراسة - ابو عمرو بن
العلاء (ت ١٥٤هـ) ؛ وابو عمرو هذا استاذ استاذ سيبويه ، وتلميذ
تلميذ ابي الاسود الدؤلي - فقد اورد الزجاجي القول الاتي : (٢٣)
« اعلم ان للعلماء في اشتقاق النبي قولين : اما سيبويه في حكايته
عن الخليل فيذهب الى انه مهموز الاصل من انبا عن الله ...
فالنبي في مذهب هؤلاء فعيل بمعنى فاعل، ولايه همزة ابدلت ياء
وادغمت فيها التي قبلها فقيل نبيّ كما ترى ... وقيل : القول الاخر
مذهب جماعة من اهل اللغة، وهو رأي ابي عمرو بن العلاء ، قالوا
ليس بهموز الاصل ، وانما هو من النباوة، وهي الرفة ، فانه قيل :
نبا ينبو : اي ارتفع على الخلق وعلا عليهم ، ولايه واو قلبت ياء
لوقوعها بعد ياء ساكنة ، وادغمت الاولى في الثانية فقيل نبيّ كما
ترى . وهمزة على هذا المذهب خطأ غير جائز ، وعلى المذهب الاول
جائز همزة وترك همزه ، لان ما كان مهموز الاصل فتخفيفه جائز ،
وما لم يكن مهموزا في الاصل فهيمزه لحن، الا ما كانت فيه علة موجبة .
وقال هؤلاء، والليل على صحة مذهبنا ما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم، ان رجلا قال له : يا نبيء الله ، فهيمزه . فقال له عليه
السلام : (٢٤) (لست بنبيء الله، ولكنني نبيّ الله) ، فقال القائلون
بالمذهب الاول : هذا حديث مرسل رواه حمزة . »

وهذا القول فيه امران صريحان :

الاول : كان ابو عمرو بن العلاء ممن يحتجون بالحديث، فقد دهم

(٢٣) اشتقاق اسماء الله من ٥٠٤ - ٥٠٦

(٢٤) النهاية في غريب الحديث ٣/٥

رأيه في عدم همز النبي بقوله صلى الله عليه وسلم؛ ردًّا على الرجل :
(لست بنبيء الله ولكنني نبي الله) .

الثاني : لم يكن الخليل وسيبويه يرفضان الاحتجاج بالحديث أو
أو يمتنعانه. وإذا كانا يرفضان فانما يرفضان الاحتجاج بالحديث المرسل ،
ولم يرفضا الاحتجاج بالحديث المذكور لانه قول الرسول وانما لانه
مرسل، والمرسل (٢٥) نوع من انواع الحديث الضعيف لعدم اسناده .

صحيح ان هذا الحديث استشهد به ابو عمرو في ميدان علم
النحو . الا ان من يستشهد بالحديث في الصرف يستشهد به في
النحو . فالصرف اقرب الى النحو من اي علم آخر، واشد صلة به
من التفرقة او علم اللغة . وكانا الى فترة طويلة من الزمن علما
واحدا . فضلا فيما بعد ولكن الصلة بينهما بقيت قوية . هذا بالاضافة
الى ان الصرف يبحث في ما يطرا على الكلمة من زيادة او نقصان او
تغيير، بينما يبحث النحو غالبا في ما يتناوب على آخرها من حركات
الاعراب المتناوب العامل ، فالاول اكثر (٢٦) صعوبة والافناء فيه اشد
خطورة .

امسا بالنسبة لاحتجاج الخليل فقد اورد الزجاج نصا آخر فيه
« كان يحجج بحديث النبي (٢٧) : « لا تدخل الجنة الا نفس مؤمنة مسلمة » في
موضوع وصف الذكر والمؤنث، قال الزجاج (٢٨) : « فأما ما كان من صفات
المؤنث نحو : طالق طامث . فاذا سميت به رجلا انصرف، لانك انما سميت
بالمؤنث مذكر ووصف به مؤنث ؛ قال الخليل : المؤنث الذي يوصف

(٢٥) انظر : اصول الحديث ص ٣٢١

(٢٦) انظر : المتصنف ٤/١ (المقدمة)

(٢٧) انظر : صحيح مسلم ، كتاب الايمان حديث ١٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ . وسنن ابن

ماجسه . كتاب الدينام . حديث ٢٥

(٢٨) ما يتصرف . وما لا يتصرف ص ٥٨

بالمذكر بمنزلة شيء، كأنك قلت : شيء طالق . قال : والمؤنث الذي يكون صفة للمذكر نحو قولهم : رجل رُبعة ، وامرأة رُبعة ، ورجل نُكحة ، وجمل خُجاة ، قال الخليل : لفظ الذُكر في هذا الذي وصف بالمؤنث بمنزلة سلعة ، كما جاء في الخبر (لا تدخل الجنة الا نفس مؤمنة مسلمة) .

فسيبويه اذن يأتي ثالثا في الاحتجاج بالحديث - حسب ما توصلت اليه - وليس الاول كما ذكر .

اما الاحاديث الثلاثة التي ذكر عثمان فكي ان سيبويه احتجج بها، وتابعه في الموافقة عليها د. احمد مكي الانصاري . و د. بناي ، والاستاذ النفاخ ، فسأحاول ان اتف عنها واثبت في امرها لابدي رأيا نحوها .

و اول هذه الاحاديث ورد في باب « ما يكون فيه هو وانت وانا ونحن وأخواتهن فصلا » قال سيبويه (٢٩) : « واما قولهم (٣٠) كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ، ففيه ثلاثة اوجه : فالرفع وجهان ، والنصب وجه واحد . فأحد وجهي الرفع ان يكون المولود مضمرا في يكون ، والابوان مبتدان ، وما بعدها مبني عليهما ، كأنه قال : حتى يكون المولود ابواه اللذان

(٢٩) الكتاب ٢ : ٣٩٣ (دار القلم)

(٣٠) الحديث في موطأ مالك : باب الجنائز نصه . . . « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه » . وفي مسند ابن حنبل ورد في صيغ مختلفة احداها ٢ / ٣٤٦ : « ما من مولود الا يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه » . وفي صحيح الترمذي ، ابواب القدر : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » . وفي سنن أبي داود ٢ / ٥٣١ . كتاب السنة . باب ذراري المشركين : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه » . وقد ذكر النفاخ خطأ انه في باب القدر من كتاب السنة لسنن أبي داود

انظر : شواهد سيبويه ص ٥٧

وقد استفاد من هذا الحديث أبو علي الفارسي واورده كما اورده سيبويه

انظر : الايضاح ص ١٠١

يهودانه وينصرانه . والوجه الآخر : ان تعمل يكون في الابوين ويكون :
هُما : مبتدا ، وما بعده ، خبرا له . والنصب على ان تجعل هُما
نصلا .

ومع ان هذا الذي استشهد به سيبويه حديث نبوي، الا ان
الضمير ، هما ، وهو موطن الاستشهاد والذي جاء بالحديث من أجله ،
لم أثر له على نكر في كتاب من كتب الحديث ، ولم يرد في نص من
نصوصه ، وكان سيبويه ساق الحديث النبوي هذا للاستفادة منه في
ميدان النحو بعد تخليله هذا الضمير لتوضيح ما يذهب اليه . ويبدو
ان سيبويه أحس بالمخالفة وتخوف أن ينسبه بعد أن أدخل فيه ما
أدخل ، فسبق ذكره بقوله : « كقولهم » وكان ما يستشهد به عبارة
نثرية عادية ، والصيغة المشهورة للحديث (٢١) :
(ما من مولود الا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه ، او ينصرانه ، او
مجسانسه) .

ولذلك فان هذا الحديث لا يجوز — وفقا لما ذكرت — ان يكون
في عداد الاحاديث التي استشهد بها سيبويه، ما دام موطن الشاهد ،
وهو ضمير الفصل « هما » والذي يرتكز حديثه عليه ، ليس من لفظ النبي .

وثانسي الاحاديث ، ورد في عمل اسم التفضيل ورفعها اسما
بارزا ؛ قال سيبويه (٢٢) « وتقول : " ما رايت رجلا أبغض اليه الشرُّ
منه اليه ، وما رايت احدا احسن في عينه الكحلُّ منه في عينه " ، ومثل
ذلك (٢٣) (ما من ايام أحب الى الله عز وجل فيها الصومُ منه نسي

(٢١) صحيح البخاري . باب الجنائز ٢ / ٩٥

(٢٢) الكتاب : ٢ / ٢١ — ٢٢ (دار العلم)

(٢٣) الحديث في ميزان الاعتدال ٤ / ١٠٠ « ما من ايام أحب الى الله ان يتعبد له فيها من
ايام العشر » . وفي صحيح الترمذي . ابواب الصوم « ما من ايام العمل الصالح
يؤمن أحب الى الله من هذه الايام العشر » . وفيه أيضا عن ابي هريرة عن النبي
صلَّى الله عليه وسلم قال : « ما من ايام أحب الى الله ان يتعبد فيها من عشر
ذي الحجة » .

عشر ذى الحجة) وان شئت قلت : ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحلُ منه ، وما رأيت رجلا أبغض إليه الشرُّ منه ، وما من إيسام أحبُّ الى الله فيها الصومُ في عشر ذى الحجة » .

ومع ان ما استشهد به سيبويه يختلف في بعض الفانله عما ورد في كتب الحديث ككلمة « الصوم » التي لم اعثر عليها في رواية من الروايات، والتي حلت محل « ان يتعبَّد له فيها » او محل « العمل » ، الا ان موطن الشاهد ثابت وهو كلمة « احب »، وانها رفعت اسما ظاهرا وهو « الصوم » الذي ورد محل « العمل » في احدى (٢٤) روايات الحديث ؛ ولذلك فان هذا الحديث يعد واحدا من الاحاديث التي كان يحتج بها سيبويه .

وقد استشهد به المبرد، ولكنه ذكره كما يذكر عبارة نثرية. قال في باب مسائل « افعل مستقصاة » (٢٥) : « وكذلك لسو قلت : ما من أيام أحبُّ الى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة ، او تؤخر الصوم ومعناه التقديم »؛ وقد أخذَه عن سيبويه كما هو ؛ ولما كان سيبويه ساقه من غير ان ينسبه فقد التبس الامر على المبرد ، فأورده من غير معرفة بأنه حديث نبوي، ظناً منه انه عبارة نثرية؛ وهذا ما اوجاه اليه تعبير سيبويه. وقد وقع (٢٦) ابن السراج في ما وقع فيه المبرد استاذة . ولو كان يعلم المبرد (ت ٢٨٥هـ) وابن السراج (ت ٣١٠هـ) ان ما يستشهدان به حديث، لما التزما بكل لفظة أوردها سيبويه فيه ، وبخاصة كلمة « الصوم » التي لم تذكر في رواية من الروايات؛ وذلك لان كتب الصحاح كانت قد بدأت تنتشر وتشيع في عصرهما ، واولها صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ) . ولكنها لم يفعل ذلك .

(٢٤) انظر : نسند أحمد بن حنبل ٢ / ١٣١ - ١٣٢ أحد نصوص الحديث فيه : « ما من أيام اعظم عند الله ولا أحب اليه العمل لفيهن من هذه الأيام العشر »

(٢٥) المتعصب ٣ : ٢٥٠

(٢٦) انظر : الاصول في النحو = ١ : ١٥٥

وقد علق (٢٧) محمد عضية ، محقق المتنضب ، على الاسموني ، في شرحه لانه جعله حديثا . وذكر ان الراوية في كتب الصحاح : البخاري، والترمذي، وسنن ابن ماجه، وسنن النسائي، ليس فيها « احب » رافعا للاسم الظاهر . فانكر عليه ذلك . ومع ان ما نسبته عضية الى الصحاح صحيح ، الا ان « احب » رويت رافعة اسما ظاهرا في احدى روايات مسند ابن حنبل، كما اشرت قبل قليل .

اما الحديث الثالث الذي ذكره عثمان فكي ، فهو ما ورد في موضوع التنازع : قال سيبويه في الاستغناء عن الفاعل احيانا لمعرفة من السياق : « ومما يقوي ترك نحو هذا العلم المخاطب قوله عز وجل (٢٩) : (والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الاول ، استغناء عنه ؛ ومثل ذلك (٤٠) (ونخلع ونترك من يفجرك) » .

وهذا الحديث نصه مطابق لما روي فليس فيه ما يمنع ان يكون عداد الاحاديث التي احتج بها سيبويه .

وقد اضاف (٤١) الاستاذ النفاخ الى هذه الثلاثة، التي شارك فيها عثمان فكي، حديثين آخرين انفرد بهما وعدهما ايضا مما استشهد به سيبويه في كتابه :

احدهما في باب « ما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني على ما

(٢٧) انظر : المتنضب ٣ : ٢٥٠ (الحاشية) .

(٢٨) انظر : شرح الاسموني ٢ : ٣٩٠ .

(٢٩) الاحزاب آية ٤٥

(٤٠) الحديث ب : النهاية في غريب الحديث ٣ / ٤١٤ . و اشار النفاخ الى انه قطعة من دعاء القنوت اخرجه الطحاوي في معاني الآثار ص ١٤٧ . وقد ورد بعض لفظ الحديث مغلوطا في دراسة الدكتور بناي للايضاح في شرح المفصل ص ٨٥ اورد : « ونخلع ونترك من يفجرك »

(٤١) انظر : معاهد سيبويه ص ٥٧ - ٥٨

هو قبله من الاسماء المبهمة « قال سيبويه (٤٢) : « وقد تقول هو عبد الله وانا عبد الله فاخرا او موعدا : اي اعرفني بما كنت تعرف ، وبما كان يملكك عني ؛ ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها او تملكه فيقول : انا عبد الله كريما جوادا، وهو عبد الله شجاعا بطلا ، ويقول (٤٣) : (اني عبد الله) مصفرا نفسه لربه ثم يفسر حال العبيد فيقول (٤٤) : (اكلأ كما ياكل العبد وشاربا كما يشرب العبد) . »

وهذا الذي اورده سيبويه لا يعد من بين الاحاديث التي احتج بها سيبويه لامور ثلاثة :

اولا : ان الطريقة التي ساق بها سيبويه هذا القول لا توحى الى انه استشهد به حديثا نبويا ، واما توحى الى انه يأتي بعبارة نثرية استوحاها من الحديث في رواياته المتعددة والتي اشهرت اليها في الحاشية .

ثانيا : ان الصياغة التي أتى بها سيبويه تختلف عن الروايات التي روى الحديث بها كتب السنن .

ثالثا : ان موطن الاستشهاد الذي مثل به سيبويه يختلف في لفظه وفي اعرابه عما ورد في كتب السنن ؛ فان كلمة « اكلأ » التي اوردها سيبويه ، والتي هي موطن الاستشهاد، حلت محل « اكل »؛ فالكلمة الاولى اسم والثانية فعل مضارع ؛ الاولى منصوبة على انها حال ، بينما الثانية هي وفاعلها اما ان تكون في محل رفع خبر على انها خبر ان ، او في محل نصب على

(٤٢) الكتاب ١ / ٢٥٧ (بولاق)

(٤٣) حقق عبد السلام هارون قول سيبويه هكذا : « وتقول (اني عبد الله) مصفرا نفسه لربه ، ثم تفسر حال العبيد فتقول : (اكلأ كما تاكل العبيد) . » الكتاب ٢ / ٨٠ (دار القلم)

الحديث في طبقات ابن سعد ١ : ٢٨١ . وفي سير اعلام النبلاء ٢ / ١٢٧ : « اكل كما ياكل العبد ، واجلس كما يجلس العبد » . وفي طبقات ابن سعد ١ / ٢٧١ : « اكل كما ياكل العبد واجلس كما يجلس العبد ، فانما انا عبد » . وفي التبيين والتبيين ٢ / ٢ : « انا انا عبد ، اكل كما ياكل العبد ، واجلس كما يجلس العبد » .

انها حل .

اماً ثانيهما فهو ما اورده سيبويه في باب « من المصادر ما ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره » قال (٤٤) : « واما (سُبُوحًا) (٤٥) قُدُوسًا رَبُّ الملائكة والروح) فليس بمنزلة سبحان الله ، لان السُّبُوح والقُدُوس اسم، ولكنه على قوله : اذكر سبحوا قدوسا ، وذلك انه خطر على باله او ذكره ذاكر فقال : سبحوا اي ذكرت سبحوا ، كما تقول : اهل ذلك ، اذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء او بزم كانه قال : ذكرت اهل ذلك » .

وما استشهد به سيبويه هذا ليس واحدا من الاحاديث النبوية كما تراءى للنفاسخ ، ذلك ان « سبحوا قدوسا » وردتا في الحديث النبوي مرفوعتين لا منصوبتين، ولكن سيبويه استفاد من الحديث لمعالجة قضية نحوية وليوضح فكرة الباب الذي عرضهما فيه ، وهو نصب المصادر بافعال مضمرة متروكة فأتى بهما منصوبتين، فالنصب ليس من نطق الرسول وانما هو من صنع سيبويه ، او نقله عن العرب ، كما سيظهر في ما بعد في الرفع . فلا يجوز اذن ان يعد شاهدا من شواهد حديث عند سيبويه ، ولو ذهبنا الى ذلك لكانما اعترفنا بان النصب انما هو من نطق الرسول، وهو ليسه .

وقد نسب النفاسخ « سبحوا قدوسا رب الملائكة والروح » الى النبي، وسدده حديثا اعتمادا على ما ورد في « عون المعبود » الذي اتى بقول لا يسمى عياض يتحدث فيه عن حديث النبي (٤٦) (سبحوا قدوس رب الملائكة والروح) قال القاضي عياض (٤٧) : « وقيل فيه سبحوا

(٤٤) الكتاب ١ / ٢٢٧

(٤٥) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الصلاة . وفي مسند ابن حنبل ٦ / ١٤٨ : « سبحوا قدوس رب الملائكة والروح » . بالرفع . وكذلك في سنن ابي داود ١ / ٢٠١ وفي سنن ابي داود ١ : ٢٢٥ من عون المعبود

(٤٦) سنن ابي داود ١ : ٢٠١

(٤٧) عون المعبود ٢ / ١٢٤

قدوسا على تقدير اسبح سبوحا او انكر ، او اعظم ، او اعبد (رب
الملائكة والروح) هو من عطف الخاص على العام ، لان الروح مسن
الملائكة ، وهو ملك عظيم ، يكون اذا وقف كجميع الملائكة . وقيل ،
يحتمل ان يكون جبريل .

وقول القاضي عياض : « وقيل فيه سبوحا قدوسا » ليس معناه
ان النبي كان ينصب فيقول هذا القول ، لعدة دلالات منها :

١ - لو كان القاضي عياض ينسب النصب الى النبي لاسنده باحدى
الطرق .

٢ - يستخدم القاضي عياض أسلوب « قيل » المبني للجهول ، وليس
فيه تحديد أو اشارة الى القائل ، ففيه النسبة معممة مسسا
يوحي ان هذا القول قول عام .

٣ - يلح من سياق كلام القاضي عياض انه يريد ان يعالج لفظ
الحديث من الناحية اللغوية والنحوية ؛ فقد اورد صاحب عون
المعبود قولة القاضي في سياق شرح معنى « سبوح قدوس » ،
وسياق ببيان الواجه الاعرابية واللغوية والاشتقاقية ، وهو
يستأنس برأي القاضي في هذا المجال .

بالاضافة الى ذلك كله فان « عون المعبود » لا يقسم بدور
الجامع للأحاديث أو تصنيفها وتحقيقتها، وانما بدور الشارح لما ورد
في سنن أبي داود وما ورد فيه من أحاديث . ولم يرد النصب فسي
هذه السنن .

وقد ورد « سبوح قدوس رب الملائكة والروح » بالرفع فسي
صفحة كتاب سيبويه نفسها التي ورد فيها النصب ، وعدّه النفاخ من بين
الاحاديث التي استشهد بها سيبويه . ومع أن هذا القول حديث
نبوي - كما اشرت اليه في الحاشية حين الحديث عن النصب ، الا
انه في المقام الذي اورده سيبويه فيه لا يعدّ حديثا، وانما قولا من أقوال

العرب ما دام نسبه اليهم، قال سيبويه بعد الحديث عن النصب: « ومن العرب من يرفع فيقول : (سُبُوْحٌ قُدُوْسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) ، كما قال اهلُ ذاك وصادقٌ واللّه ؛ وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصبا » . وما دام كذلك فلا يجوز ان يُعَدَّ من بين الاحاديث التي احتج بها سيبويه ؛ ولو جاز لجاز ان نعد (٤٨) « فَأَنْزَلْنٰ سَكِيْنَةً عَلَيْنَا » الذي استشهد (٤٩) به سيبويه على النون الخفيفة والثقيلة، حديثا، مع انه فعلا حديث نبوي ، ولكنه في الاصل من شعر عبد الله بن رواحة، ثم أعجب به النبي ، فكرره مرارا ، وصار حديثا تناقله رواة الحديث ؛ غير ان سيبويه حينما استشهد به نسبه الى عبد الله بن رواحة ؛ فهو قول عبد الله ، ولو نسبه الى النبي لكان قول النبي وحديثه .

من هذه الوقفة يتبين لنا ان ما صحَّح ان يُعَدَّ من الاحاديث التي احتج بها سيبويه، مما ذكره الفكي والنفاح، حديثان اثنان : الاول « ونخلع ونترك من يفجرك » . والثاني « ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة » .

ولقد حاولت ان اتعمق كتاب سيبويه لالتقط بعض درر الحديث التي زين كتابه بها ؛ وكتاب سيبويه بحر شاسع، كلما اعدت النظر فيه واملعت اكتشفت شيئا جديدا ؛ ولكن اكتشاف الحديث فيه ليس امرا يسيرا . تفحصت الكتاب جملة جملة، وتوونت ما ظننت انه حديث او توقعت ، لان سيبويه لا يصرح به ، ثم استشرت بعض الكتب التي تفرس الحديث ، فاستخرجت ثلاثة اخرى عرضتها على كتب الحديث ووثقتها .

اما الحديث الاول فاستشهد به سيبويه في « باب تسمية المنكر

(٤٨) الحديث في : صحيح البخاري كتاب الجهاد ٢٤ . باب القدر ١٦ . باب الادب ١٠ وصحيح مسلم . كتاب الجهاد . حديث ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٢

(٤٩) انظر : الكتاب ٢ : ٥١١

والمؤنث « وهو الذي استشهد به الخليل كما مر . قال سيبويه (٥٠) »
« وما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكر والمؤنث : هذا غلام يَفْعَةُ ، وجاريسة
يَفْعَةُ ، وهذا رجل رُبْعَةٌ ، وامرأة رُبْعَةٌ ؛ فأما ما جاء من المؤنث لا يقع الا للمذكر
وصفا ، فكانه في الاصل صفة لسلعة او نفس ، كما قال (٥١) (لا يدخل
الجنة الا نفس مسلحة) . »

أما الثاني فاستشهد به في باب « إن وأن » مبينا المواطن التي
تفتح فيها همزة أن وتكسر قال (٥٢) : « وتقول (٥٣) : (لبيك ان الحمد
والنعمه لك) . وان شئت قلت ان ، ولو قال انسان ان « ان » في
موضع جر في هذه الاشياء ؛ ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز
فيه حذف الجار ، كما حذفوا رُبَّ في قولهم :

وبلد تحسبه مكسوحا

لكان قولا قويا . »

أما الثالث فقد استشهد به في باب « تسميتك الحروف بالظروف
وغیرها من الاسماء » . قال (٥٤) : « وأما ثم وأين وحيث ونحوهن اذا
صيرت اسما لرجل او امرأة او حرف او كلمة ، فلا بد لهن من ان
يتغيرن عن حالهن ويصرن بمنزلة زيد وعمره ، لانك وضعتن بتلك
الموضع ، كما تغيرت ليت وان ، فان اردت حكاية هذه الحروف تركتها

(٥٠) الكسب ٣ / ٢٢٧

(٥١) انظر : صحيح مسلم . كتاب الايمان . حديث ١٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ . وسنن ابن
ماجة ، كتاب الصيام ، حديث ٢٥

(٥٢) الكتاب ٣ : ١٢٨

(٥٣) انظر : الموطأ . كتاب الحج . باب العمل في الامل . وصحيح البخاري : كتاب
الحج . وصحيح مسلم . حج حديث ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، وصحيح الترمذي ابواب
الحج . باب ما جاء في الطيبة . وسنن النسائي : مناسك الحج (الطيبة) . سنن
ابن ماجة . مناسك الحج . باب الطيبة

(٥٤) الكسب ٢ / ٢٦٨

على حالها ، كما قال (٥٥) : (ان الله ينهاكم عن قِيلٍ وَقَالَ) ومنهم من يقول عن قِيلٍ وَقَالَ لما جعله اسما ، وفي الحكاية قالوا: **مِنْ سُئِبِ** الى **كُتِبِ** ، وان شئت **مُذْ سُبِّ** الى **دُبِّ** .

وقد ذكر سيويوه الحديث مرويا بالمعنى لا بالحرف . ولكن موطن الاستشهاد ثابت في الكتسب التي روت الحديث . والاستفادة من قول النبي بيّنة ، فهو بين هنا ان الفعلين « قيل وقال » يدلان على المصدرية في وضعهما كما هما من غير تحويل ، مع جواز دخول الجر عليهما . قال الاستاذ محمود شاكر (٥٦) : « وهما مصدران بمعنى الاشارة الى هذين الفعلين الماضيين يجعلان حكاية متضمنة للضمير والاعراب ، على اجرائها مجرى الاسماء ، خلويين من الضمير فيدخل عليهما حرف التعريف لذلك ، فيقال : **القيل والقيل** . »

وقد صرح بهذا الحديث الفراء واحتج به في بيسان اصل **الآن** ، قال (٥٧) « وان شئت جعلت **« الآن »** اصلها من قولك **آن لك** ان تفعل ، اذلت عليها الالف واللام ثم تركتها على مذهب فعل ، فانها النصب من نصب فعل ؛ وهو وجه جيد كما قالوا : نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وكثرة السؤال ، فكانتا كالاسمين ، فهما **قيل** و**قيل** ولو خففتا على انهما اخرجتا من نية الفعل كان صوابا ؛ سمعنا العرب تقول : **مِنْ سُئِبِ** الى **دُبِّ** بالفتح ، ومن **سُبِّ** الى **دُبِّ** ، يقولون **مُذْ كان صغيرا** الى **ان دبّ** . وهو فعل . »

(٥٥) الحديث بالحرف في تفسير الطبري ٢ / ٦٦ بولاق : « ان الله عز وجل كره لكم الاثنا قيل وقال ، واضاعة المال ، وكثرة السؤال ، فاذا شئت رابته في قيل وقال بوجه اجمع ، وصدر ليلته . »

وفي لسان العرب . مادة « قول » : « روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قيل وقال ، واضاعة المال » وفي تاج العروس . مادة « قول » ايضا : « وفي الحديث : نهى عن قيل وقال واضاعة المال »

(٥٦) تفسير الطبري ٥ / ٦٠٠ دار المعارف (الحاشية) .

(٥٧) معاني القرآن ١ : ٤٦٨ . وانظر : اللامات من ٣٩ ، والاتصاف بمسألة ٧١ وشرح الفصل ٤ / ١٠٢

هذه احاديث ثلاثة احتجّ بها سيبويه ، ولعلّ في كتابه احاديث اخرى لم اهتمد اليها ، وقد يهتدي اليها آخرون .

وما هو ضروري في هذا الصدد ان انكسر من خلال ما مرّ ان سيبويه كان يعامل قسما من الاحاديث معاملة تختلف عن القسم الآخر ، كان يورد احاديث القسم الاول بعد ان يغير فيها ما يخدم الفكرة التي يتحدث عنها ، ولكنه ينظر في هذه الحالة الى ما استشهد به وكأنه عبارة نثرية ؛ ومثل هذا لا يعد من ضمن الاحاديث التي استشهد بها ، وبخاصة اذا كان موطن الشاهد ليس مذكورا في احدي روايات الحديث . اما احاديث القسم الآخر فكان يوردها كما هي من غير تغيير او تعديل ، واذا طسرا عليها ما يخالف الرواية المشهورة فان موطن الشاهد يبقى ثابتا لا يمتّ تغيير ، واحاديث هذا القسم تُكسّد من شواهد الحديث في الكتاب .

ومن يعن النظر في الاسلوب الذي يقمّ به سيبويه القسم الاول يجده نحو « واما قولهم » او « وقد تقول ... » او « واما ... » ، بينما يقدم القسم الثاني بـ « مثل ذلك ... » او « كما قال ... » والاسلوب الاخير اوضح اشارة الى ان ما يورده واحد من احاديث النبي .

ينبادر الى الذهن في نهاية هذا البحث سؤالان يبحثان عن الاجابة عنهما :

الاول : لِمَ كانت احاديث سيبويه التي احتج بها قليلة الى هذا الحد اللانست ؟

الثاني : لِمَ كان سيبويه يسوق الحديث دون ان ينسبه الى النبي ا وفي تصوري ان الاجابة عنهما تكمن في حقيقتين اثنتين ، احدهما تكمل الاخرى :

الاولى : ان سيبويه كان ممن سمعوا الحديث ولكنه كان (٥٨)

« شديد الاخذ » حذراً، حريصاً، دقيقاً في كل ما يقول ، وفي نسبة ما ينسب من الشواهد ؛ فانه كان يخشى ان ينسب الى النبي فيقول « قال النبي » او « وفي الحديث » ثم يظهر خلاف ما ذكر . ومردقُ سيويه مَجْمَع عليه . قيل (٥٩) ليونس : ان سيويه الف كتابا في الف ورقة في علم الخليل . فقال : ومتى سمع سيويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه ، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب ان يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني .

وقد ترسخت الثقة بسيويه من خلال نسبته شواهد الشعر الى أصحابها ؛ فشواهد اصح الشواهد (٦٠) « اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع ان فيها ابياتاً عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ؛ وقد خرج كتابه الى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن احد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى انه اتى بشعر منكر » .

أما الثانية : فان الوضع في الحديث والكذب على النبي جعل القرح والتحرز مبدا من مبادئ سيويه (ت ١٨٠ هـ) التي لا يتزحزح عنها ، ولم تظهر المسانيد التي جمعت الاحاديث ودونها ، والتي حثت الموضوع منها الا في فترة تالية لسيويه ، وأول (٦١) من الف لها أبو داود سليمان الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) ثم تلا المسانيد كتب الحاح ، وصاحب اولها البخاري (ت ٢٥٩ هـ) الذي أجمع المحققون على (٦٢) « ان كتابه اصح كتاب بعد القرآن » . وكان مسلم يقول

(٥٩) انباء النحويين واللوغويين من ٧٢ .

(٦٠) جريدة الادب ١ : ١٦ - ١٧ .

(٦١) النظر : اصول الحديث من ١٨٢ .

(٦٢) شرح صحيح البخاري - (المقدمة) -

له (٦٣) « يا طبيب الحديث » .

وكتب الصحاح هي (٦٤) ذروة الفن في تحقيق الحديث ، وضع أصحابها شروط الأحاديث الصحاح التي اطمان اليها المؤمنون ، وبيّنوا منواتر الحديث ، وآحاده ، ومشهوره ، وعزیزه ، وغريبه ، ومقبوله ، ومردوده ، وشاذّه ، ومنكره ، ومحكمه ، ومختلفه ، ومعلّقه ، ومرسله ، ومنقطعه ، ومعضله .

ومن ينظر في كتب النحاة بعد تأليف الصحاح يجسد ان الاحتجاج بالحديث بدأ يزداد ، والتصريح بأنه حديث اخذ يلزم كل ذكر له . فقد اطمان النحاة وتميّقت الثقة ؛ ويأتي في طليعة هؤلاء نحاة المدرسة البغدادية الذين يُعَدُّ (٦٥) الاحتجاج بالحديث في كتبهم والاكثار منه ميزة واضحة من مزايا مدرستهم ، ومن ابرزهم في الاحتجاج بسنه الزجاجي ، والفارسي ، وابن جنبي، والزمخشري . فابن شروف، وابن عصفور وابن مالك ليسوا الا مقتفين لآثار نحاة المدرسة البغدادية في هذا المضمار .

د. محمد حسني محمود

(٦٣) المصدر نفسه - (المقدمة)

(٦٤) انظر : الحديث النبوي من الوجهة البلاغية ص ٢٦

(٦٥) انظر : المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ص ١٢٧

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - د. ابراهيم منكور - مجمع اللغة العربية في ٣٠ عاما - الطبعة الثانية ١٩٧١ م .
- ٢ - الاشموني - شرح الاشموني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الاولى ١٩٥٥ م .
- ٣ - ابن الاثير - النهاية في غريب الحديث - تحقيق الطناحي ، دار احياء الكتب العربية .
- ٤ - ابن الانباري - الانصاف ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة ١٩٦١ م .
- ٥ - ابن جنى - المنصف ، تحقيق ابراهيم مصطفى ، الطبعة الاولى ١٩٥٤ م .
- ٦ - ابن السراج - الاصول في النحو ، تحقيق د. عبد السلام الفتلي ، بغداد ١٩٧٣ م .
- ٧ - ابن سعد - طبقات ابن سعد ، بيروت ١٩٥٧ م .
- ٨ - ابن الطيب المغربي - شرح الاقتراح ، مخطوطة مصورة ملك الزميل الدكتور محمد اسماعيل عواد .
- ٩ - ابن ماجة - سنن ابن ماجة . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، دار احياء الكتب العربية .
- ١٠ - ابن منظور - لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٥ م .
- ١١ - ابن يعيش - شرح المفصل ، المطبعة المنيرية .
- ١٢ - ابو داود - سنن ابي داود ، مطبعة الحلبي ، الطبعة

الاولى ١٩٥٢م .

- ١٣ - ابو الطيب محمد شمس الحق - عون المعبود في شرح سنن
ابي داود ، تحقيق عبد الرحمن عثمان ، الطبعة الثانية ١٩٦٨م .
- ١٤ - ابو علي الفارسي - الايضاح العضدي ، تحقيق حسن
شاذلي فرهود . دار الكتب . الطبعة الاولى . . ١٩٦٩م .
- ١٥ - احمد بن حنبل - مسند ابن حنبل ، بيروت .
- ١٦ - احمد راتب النفاخ - شواهد كتاب سيوييه ، دار الامانة ،
الطبعة الاولى ١٩٧٠م .
- ١٧ - د. احمد مكي الانصاري - ابو زكريا الفراء ، القاهرة ١٩٦٤م .
- ١٨ - د. احمد مكي الانصاري - سيوييه والقراءات ، دار المعارف
بمصر ١٩٧٢م .
- ١٩ - البخاري - صحيح البخاري ، بولاق ، ١٣١٥هـ .
- ٢٠ - البغدادي - خزانة الادب ، تحقيق عبد السلام هارون ،
القاهرة ١٩٦٧م .
- ٢١ - الترمذي - صحيح الترمذي ، المطبعة المصرية ، الطبعة
الاولى ١٩٣١م .
- ٢٢ - الجاحظ - البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ،
الطبعة الثانية ١٩٦١م .
- ٢٣ - الذهبي - سير اعلام النبلاء ، تحقيق ابراهيم اليباري .
- ٢٤ - الذهبي - ميزان الاعتدال ، تحقيق محمد الجاوي ، مطبعة
الخطبي .
- ٢٥ - الزبيدي - تاج العروس ، بيروت ١٩٦٦م .
- ٢٦ - الزبيدي - طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق ابو الفضل

- ابراهيم . القاهرة . الطبعة الاولى ١٩٥٤ م .
- ٢٧ — الزجاج — ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى قراعة ،
القاهرة ١٩٧١ م .
- ٢٨ — الزجاجي — اشتقاق اسماء الله ، تحقيق د. عبد الحسين
المبارك . النجف الاشرف ١٩٧٤ م .
- ٢٩ — الزجاجي — اللامات ، تحقيق د. مازن مبارك . دمشق ١٩٦٩ م .
- ٣٠ — الزمخشري — الفائق في غريب الحديث . تحقيق ابو الفضل
ابراهيم . القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٤٨ م .
- ٣١ — سيبويه — الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ١٩٦٨ م .
سيبويه — الكتاب ، بولاق .
- ٣٢ — د. شوقي ضيف — المدارس النحوية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .
- ٣٣ — الداربي — تاريخ الطبري ، تحقيق محمود شاكر ، دار المعارف .
الداربي — تاريخ الطبري ، بولاق ، الطبعة الاولى ١٣٢٤ هـ .
- ٣٤ — طه الراوي — نظرات في اللغة والنحو ، بيروت ، الطبعة
الاولى ١٩٦٢ م .
- ٣٥ — د. عبد الرحمن السيد — مدرسة البصرة النحوية ، دار
المعارف ، الطبعة الاولى ١٩٦٨ م .
- ٣٦ — د. سيد الفتاح شلبي — ابو علي الفارسي ، مكتبة نهضة مصر .
- ٣٧ — عثمان فكي — الاستشهاد في النحو العربي ، رسالة ماجستير
مقدمة الى كلية دار العلوم في ١٩٦٩ م .
- ٣٨ — د. عز الدين السيد — الحديث النبوي ، القاهرة ، ط ١٩٧٣ م .
- ٣٩ — الفراء — معاني القرآن ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،
الطبعة الاولى ١٩٥٥ م .

- ٤٠ - القنطري - إنباه الرواة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،
القاهرة ١٩٥٢م .
- ٤١ - الكرمانلي - شرح صحيح البخاري ، المطبعة البهيسة المصرية .
- ٤٢ - مالك بن أنس - الموطأ ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ،
دار احياء الكتب العربية ١٩٥١م .
- ٤٣ - البرد - المقتضب ، تحقيق محمد عضية ، القاهرة ١٣٨٥هـ .
- ٤٤ - محمد الخضر حسين - دراسات في العربية ، دمشق ،
الطبعة الثانية ١٩٦٠م .
- ٤٥ - د. محمد الخطيب - اصول الحديث ، لبنان ، الطبعة
الاولى ١٩٦٧م .
- ٤٦ - د. محمود حسني محمود - المدرسة البغدادية في تاريخ
النحو العربي ، مكتبة الجامعة الاردنية ، ضمن مجموعة
الرسائل الجامعية .
- ٤٧ - مسلم - صحيح مسلم ، دار احياء الكتب العربية .
- ٤٨ - د. موسى بناي - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (دراسة)
بغداد ١٩٧٦م .
- ٤٩ - النسائي - سنن النسائي ، المطبعة المصرية .